الأنباء
السبت 21 يناير 2017

أنباء سورية

اليونسكو تدين تدمير «داعش» آثاراً جديدة في تدمر وتصفه بأنه «جريمة حرب»

الأسد: إعادة إعمار دمشق سيكون بدعم من روسيا والصين وإيران

أطفال سوريون يتسلقون أنقاض مئذنة المسجد الأموي الكبير التي يعود إنشاؤها إلى القرن الـ 11 في حلب أمس الأول (أ.ف.ب)

عواصم ـ وكالات: أعلن الرئيس السوري بشار الأسد أن حكومته شرعت في إعادة إعمار ضواحي العاصمة دمشق وتخطط في الوقت الراهن لحلب وغيرها من المدن السورية المتضررة. ذكرت ذلك قناة روسيا اليوم نقلا عن الأسد في مقابلة تليفزيونية. وأضاف الاسد «لقد بدأنا قبل نهاية الأزمة.. فوضعنا الخطط وبدأنا في الضواحي المحيطة بدمشق، والآن نخطط لحلب والمدن الأخرى لإعادة بناء ضواح جديدة بدلا من تلك التي دمرت، ولكن بطريقة حديثة، وبالتالي فنحن لم ولن ننتظر إلى أن تنتهي الأزمة، ويمكننا البدء مباشرة، والشعب السوري مصمم على إعادة بناء بلده».

وأضاف أن إعادة الإعمار ستكون بدعم من روسيا والصين وإيران والعديد من البلدان الأخرى، مشيرا إلى أن هذه الدول بدأت مناقشة إعادة إعمار سورية وستقدم المساعدة من خلال مواردها المالية، كما أن هناك العديد من الموارد الأخري لإعادة بناء سورية.

وكشف أن أي عملية لإعادة البناء تستغرق وقتا، مؤكدا عزم السوريين على إعادة بناء دولتهم بأيديهم وليس بأيدي الأجانب. وقال «نحن نمتلك القدرة على إعادة بناء سورية».

ورأى الأسد أن المعركة الكبرى في إعادة الإعمار والبناء هي إعادة بناء العقول أو تأهيلها وخصوصا تلك التي وقعت تحت سيطرة «داعش» و«النصرة» لعدة سنوات، وقد لوثت بسبب الأيديولوجيا التي زرعوها فيها.

الى ذلك، قال الأسد: إن التوصل إلى وقف إطلاق النار في سورية سيكون أولوية المفاوضات المقرر انعقادها في عاصمة كازخستان «أستانا»، الإثنين المقبل.

جاء ذلك خلال مقابلة مع قناة «تي بي إس» اليابانية، في معرض تعليقه على مفاوضات السلام السورية في «أستانا».

وأضاف الأسد: «لدينا آمال في أن يشكل منبرا لمحادثات بين مختلف الأطراف السورية حول كل شيء، لكني أعتقد أنه سيجعل أولويته التوصل إلى وقف إطلاق النار».

مقتل أكثر من 40 عنصراً من «فتح الشام» في حلب بغارات جوية

وفي معرض رده على سؤال حول موقفه تجاه مناقشة تشكيل حكومة انتقالية خلال المفاوضات، أشار الأسد إلى أنه ليس في دستور بلاده مصطلح الحكومة الانتقالية.

وأوضح في هذه السياق أنه يمكن تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم بداخلها كيانات مختلفة، مشيرا إلى أنه بعد تشكيل تلك الحكومة يمكن الذهاب إلى انتخابات برلمانية.

وحول إمكانية استقالته من أجل تحقيق السلام في البلاد، قال رئيس النظام السوري: إن «هذا أمر لا نناقشه سواء مع المعارضة أو مع أي بلد آخر».

في غضون ذلك، دمر تنظيم داعش آثارا جديدة في مدينة تدمر الاثرية والمدرجة على قائمة التراث العالمي للبشرية التابعة لمنظمة اليونسكو التي وصفت ما حصل بأنه «جريمة حرب».

وعلى جبهة اخرى، قتل اكثر من 40 عنصرا من جبهة فتح الشام ليل امس الاول في غارات نفذتها طائرات لم تحدد هويتها في محافظة حلب.

وقال مدير عام الآثار والمتاحف السورية مأمون عبد الكريم «دمر داعش كما تلقينا من اخبار منذ عشرة ايام التترابيلون الاثري وهو عبارة عن 16 عمودا».

واضاف «كما اظهرت صور اقمار اصطناعية حصلنا عليها من جامعة بوسطن اضرارا لحقت بواجهة المسرح الروماني».

وأوضح عبد الكريم ان «التترابيلون عبارة عن 16 عمودا اثريا بينها واحد أصلي و15 اعيد بناؤها، وتتضمن اجزاء من الاعمدة الاصلية».

وشجبت المديرة العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ايرينا بوكوفا اعمال التدمير الجديدة، ووصفتها بانها «جريمة حرب وخسارة كبيرة للشعب السوري وللانسانية».

وفي موسكو، قال ديميتري بسكوف المتحدث باسم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين: ان «ما يحدث (في تدمر) هو مأساة حقيقية من وجهة نظر التراث الثقافي والتاريخي. الارهابيون مستمرون في اعمالهم الهمجية».

وأعرب عبد الكريم عن خوفه من المستقبل طالما بقي تنظيم داعش في المدينة. وصرح «قلنا منذ اليوم الاول ان هناك سيناريو مرعبا ينتظرنا»، مضيفا «عشنا الرعب في المرحلة الاولى، ولم اتوقع ان تحتل المدينة مرة ثانية». واضاف «معركة تدمر ثقافية وليست سياسية (...) لا افهم كيف قبل المجتمع الدولي والاطراف المعنية بالازمة السورية ان تسقط تدمر».

واكد عبد الكريم «الجزء الاكبر من الاثار المتضررة او غير المتضررة تم نقلها الى دمشق».

ويسري في سورية منذ 30 ديسمبر اتفاق لوقف اطلاق النار يشهد خروقات عدة ويستثني بشكل رئيسي المجموعات المصنفة «ارهابية»، وعلى رأسها تنظيم داعش. وتقول موسكو ودمشق انه يستثني ايضا جبهة فتح الشام (جبهة النصرة سابقا)، الامر الذي تنفيه الفصائل المعارضة.

وقتل اكثر من 40 عنصرا من جبهة فتح الشام ليل امس الاول في غارات جوية لم يعرف ما اذا كانت روسية او تابعة للتحالف الدولي استهدفت معسكرا للجبهة في ريف حلب الغربي، وفق ما افاد المرصد السوري لحقوق الانسان. وارتفعت بذلك حصيلة قتلى جبهة فتح الشام جراء القصف الجوي خلال الشهر الجاري الى نحو مائة عنصر، بينهم قياديون، وفق المرصد السوري.

واعلنت واشنطن امس الاول عن مقتل القيادي في جبهة فتح الشام محمد حبيب بوسعدون في غارة على ادلب قبل ثلاثة ايام.

وجاء اتفاق وقف اطلاق النار تمهيدا لمحادثات بين الحكومة السورية والفصائل المعارضة الاسبوع المقبل في استانا برعاية كل من روسيا وايران، داعمتي دمشق الاساسيتين، وتركيا التي تدعم المعارضة السورية.

أنباء لبنانية

عون مع قانون انتخاب يتفق عليه اللبنانيون ويشجع على الاقتراع للأحزاب وليس للأفراد

مصادر «التيار»: قانون انتخابي جديد.. ونظام نسبي

بيروت ـ عمر حبنجر

تنقل قانون الانتخابات في كل أروقة مجلس النواب على امتداد يومي الجلسة التشريعية الاربعاء والخميس، لكنه بقي خارج القاعة الكبرى للمجلس حيث مطبخ القوننة والصيرورة.

ورغم تآكل المهل القانونية، مازالت أطراف عدة تتحدث عن مشاريع قوانين قابلة للبحث، لتبرر انسحابها من «القانون المختلط» بين الاكثري والنسبي تحت عنوان الوقوف على خاطر النائب وليد جنبلاط.

لكن مصادر التيار الوطني الحر اكدت انه سيكون هناك قانون جديد ونظام نسبي وانتخابات، لا بل سيكون القانون شرطا لهذه الانتخابات، والا فكل الخيارات متاحة ومفتوحة، كما تقول القناة البرتقالية الناطقة بلسان العهد، التي اضافت امس بالقول: ان الثابتة الوحيدة المسلم بها انه لن يسمح في عهد ميشال عون ان تغتصب الإرادة الشعبية.

بدوره، اعاد الرئيس ميشال عون التأكيد بالأمس على اجراء الانتخابات النيابية في موعدها «وفق قانون يتفق عليه اللبنانيون»، وهذا ما الكل بصدده الآن، اما وزارة الداخلية فقد اعطت اشارة الانطلاق لاجراء هذه الانتخابات رسميا عبر طلب وزير الداخلية نهاد المشنوق الى المحافظين الشروع بتأمين مراكز الاقتراع.

حراك الداخلية بدأ على ايقاع القانون النافذ، اي قانون الستين الذي يتبارى شعراء الباطنية السياسية في لبنان بهجائه ورشقه بحجارة الكلام في ظل غياب اي قانون آخر.

وقبيل شهر من انتهاء المهلة الدستورية لاقرار قانون انتخابي جديد، مازال هذا القانون في دوامة المصالح والحسابات.

رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري مستقبلا الامين العام لجامعة الدول العربية احمد ابو الغيط في بيت الوسط (محمود الطويل)

الوزير حمادة: مازال في الوقت متسع للتسوية والوصية الكبرى للجميع: لا للتصادم..

الوزير باسيل: يعملون لإسقاط حق العودة ويسعون لإقرار حق التملك!

وقد اظهر غياب قانون الانتخاب عن الجلسة النيابية التشريعية التي رفعت الى الخميس المقبل فشل الاتصالات السياسية الدائرة حول الموضوع، في حين تصدرت الملفات المطلبية والاجتماعية الجلسة التشريعية الأخيرة لمجلس النواب.

الرئيس عون اطلق امس موقفا لافتا بتشجيعه الاقتراع للأحزاب وليس للافراد، لأن الافراد قوة ضائعة وغير فاعلة ضمن مجلس النواب، بحسب تعبيره، معتبرا ان النائب وحده ليس لديه القدرة على التخطيط او فرض تخطيط معين.

وزير التربية مروان حمادة واثق من انه مازال في الوقت متسع للوصول الى تسوية، واذا كانت التسوية تؤمن مصالح الجميع، كما قال وليد جنبلاط وخصوصا اطمئنان الجميع بأنه لن يكون ضحية قانون الانتخاب لحساب هيمنة ما من اي اتجاه كان، فهذا ممكن، ونحن في اللقاء الديموقراطي والحزب التقدمي الاشتراكي نقوم بالزيارات المتتالية لكل القوى السياسية، كما ان التشاور الموازي الذي تقوم به قوى سياسية اخرى قد يحمل ابتكارات جديدة للخروج بقانون انتخاب يؤمن سلامة التمثيل للجميع، واقول للجميع.

وردا على سؤال لاذاعة «صوت لبنان» حول امكانية العودة الى قانون حكومة نجيب ميقاتي القائم على تقسيم لبنان الى 13 دائرة انتخابية واعتماد النسبية، قال: لا أظن أن لهذا المشروع حظوظا كثيرة، لأنه يؤمّن بتقسيماته بعض المناطق تحت سيطرة قوى معينة، وبالامس بحث مجلس النواب في انشاء محافظة لقضاءي كسروان وجبيل، وطرحنا نحن كلقاء نيابي ديموقراطي انشاء محافظة من قضاءي الشوف وعاليه، والتي اكثر مناطق جبل لبنان تعددية، لكن أرجئ الأمر لكي يبحث الموضوع بصورة شاملة، وحتى لا يكون تقسيم جبل لبنان هو التطبيق الوحيد لاتفاق الطائف الذي دعا صراحة الى ان تجرى الانتخابات النيابية بعد اعادة النظر بالتقسيم الاداري، وبذلك نحن لا نخرج عن اتفاق الطائف، لكن الوصية الكبرى للجميع ان لا تصادم مع احد، خصوصا مد اليد الدائمة للمكون المسيحي، الشريك الاساسي في الجبل، والذي جمعتنا به المصالح التاريخية والتي لا يجوز ان تخدش بأي موضوع له طبيعة سياسية او انتخابية.

لكن لقاء «الهوية والسيادة» حذر من ان «المماطلة المقصودة» ستؤدي الى تأجيل الانتخابات او لاجرائها وفق قانون الستين الذي يضمن اعادة انتاج الطبقة السياسية نفسها.

وزير الخارجية جبران باسيل غرد على «تويتر» معلقا على المناكفات التي دارت في مجلس النواب حول قانون تملك الاجانب في لبنان، فقال: «يعملون في الخارج لاسقاط حق العودة، ويسعون في الداخل لاقرار حق التملك، هل هذا تزامن او تآمر؟!».

«قمة روحية» إسلامية ـ مسيحية في دار الفتوى نهاية يناير

بيروت: باشرت اللجنة الوطنية للحوار الاسلامي ـ المسيحي لقاءاتها مع رؤساء الطوائف الاسلامية ـ المسيحية في لبنان، تمهيدا لعقد القمة الروحية الأولى في عهد رئاسة الرئيس ميشال عون.

وزار وفد من اللجنة البطريرك الماروني بشارة الراعي ومفتي لبنان الشيخ عبداللطيف دريان ونائب رئيس المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى الشيخ عبدالأمير قبلان، لهذه الغاية، وسيكمل الوفد جولته على المعنيين هذا الاسبوع.

وعلمت «الأنباء» أن التفاهم تم مبدئيا على عقد هذه القمة الروحية في دار الفتوى نهاية هذا الشهر، وغايتها تعزيز الوحدة الوطنية التي تجلت في انتخاب الرئيس ميشال عون وتشكيل حكومة سعد الحريري والتأكيد على المفاهيم الوطنية الثابتة عشية الانتخابات النيابية المقبلة، مع التشديد على اجراء هذه الانتخابات وسيصدر عنها بيان يتناول القضايا المحلية والإقليمية بما فيها قضية النازحين السوريين.

ما خلفيات المخاوف الدرزية؟

بيروت ـ ناصر زيدان

في العام 1984 قدم الموحدون المسلمون الدروز مذكرة مطلبية، موقعة من شيخ عقل الطائفة في حينها محمد ابو شقرا ومن الزعيمين وليد جنبلاط والراحل مجيد ارسلان. عبرت المذكرة عن اهم الهواجس التي تختلج في اذهان اغلبية ابناء الطائفة، خصوصا لناحية تهميش مواقعهم داخل مؤسسات الحكم في الدولة اللبنانية. لأن هذه المواقع موزعة على الطوائف والمذاهب المختلفة المكونة للبنان. وطالبوا بتفعيل هذا التمثيل، وإنشاء مجلس شيوخ تعود رئاسته لأحد ابناء الطائفة، وإعادة النظر في توزيع مناصب الفئة الاولى، كما طالبت المذكرة بتعزيز صلاحية رئيس الاركان في الجيش كون المنصب مخصصا لأحد الضباط الدروز، ولكن صلاحياته مختلفة تماما عن الصلاحيات التي تعطى لرئاسة الاركان في الجيوش، ومعظم مهامه لها طابع إداري، او انها تأتي من تكليف بالمهام من قبل قائد الجيش.

يقول مصدر على إطلاع واسع بكامل حيثيات ملف المطالب الدرزية: ان الايجابية التي تعاطى بها الدروز في مرحلة الإعداد لاتفاق الطائف عام 1989 وما بعدها، كان لها أثر واسع على تكريس بعض الاعراف التي لم تكن في مصلحتهم.

وكان الهم الأساسي للنائب وليد جنبلاط في حينها، منصب على إعادة المهجرين الى الجبل، وإجراء المصالحات ـ خصوصا بين المسيحيين والدروز ـ وقد تولى وزارة المهجرين لهذه الغاية، والهم الوطني غلب على المطالب الفئوية عند جنبلاط، لأنه يترأس الحزب التقدمي الاشتراكي الذي يضم في صفوفه عددا كبيرا من الأعضاء والمناصرين من الطوائف اللبنانية كافة، إضافة لكونه ـ اي جنبلاط ـ يحظى بتأييد اغلبية ساحقة من ابناء الطائفة الدرزية.

وفي مرحلة تأسيس دولة ما بعد الطائف، كان تأثير القيادة السورية كبيرا جدا على لبنان، حيث أرست بعض الاعراف التي لم تكن لصالح الدروز، لاسيما في تركيبة الحكومات وتوزيع المقاعد النيابية، وفي تكريس بعض وظائف الفئة الاولى لطوائف محددة، على غير ما جاء في اتفاق الطائف الذي وزع المناصب مناصفة بين المسلمين والمسيحيين، ولكن من دون تخصيص اي وظيفة لأي طائفة (وفقا لما جاء في المادة 95 من الدستور). ولكن تركيبة ما بعد الطائف حفظت لجنبلاط، وللجبل بشكل عام، مكانة متقدمة في المعادلة السياسية اللبنانية.

يشعر الدروز اليوم، ان دورهم في تركيبة الدولة يتقلص، كما ان دورهم السياسي مهدد من جراء بعض الاقتراحات التي تهدف لإقرار قانون انتخابي جديد، يكون بمنزلة المحدلة للطوائف الاكثر عددا. وهذا الامر لا يمكن لهم التسامح فيه ـ خصوصا في الجبل ـ لأنه قد يحولهم الى مواطنين من درجة ثانية.

جدير بالذكر ان قانون الانتخابات الحالي ـ او ما يعرف بقانون الستين ـ تم وضعه بعد انتفاضة العام 1958، ايام الرئيس فؤاد شهاب، وعندها كان رئيس الجمهورية «الماروني» لديه صلاحيات مطلقة في السلطة الإجرائية.

التعبئة السياسية في البيئات الدرزية عالية جدا هذه الايام، وهناك احتقان في صفوف رجال الدين والمدنيين على السواء، لاسيما بعد تصريحات النائب جنبلاط الاخيرة، وفقا لتوصيف المصدر الدرزي المطلع المذكور اعلاه.

يقول المصدر ذاته: ان غبنا كبير يطول الدروز في المواقع الحساسة في الدولة (اي وظائف الفئة الاولى والمواقع الأخرى) ويتابع فليأخذ الآخرون كل المواقع الادارية والأمنية المخصصة حاليا للدروز، وليعطوا الدروز واحدة او اثنين من المراكز الاساسية في الدولة: كرئاسة احدى الوحدات العسكرية والأمنية الثلاث الكبرى، ورئاسة احدى المؤسسات العامة الوازنة، كحاكم مصرف لبنان او الجامعة اللبنانية او مجلس الانماء والاعمار، او المرافق العامة الإنتاجية الكبيرة كالهاتف او الكهرباء والمياه او في القضاء.

لدى الدروز حاليا 7 من موظفي الفئة الاولى من اكثر من 100 وظيفة في الدولة، ولكنهم بمعظمهم في مواقع غير اساسية، وليس لديهم اي موقع رئاسي او غير رئاسي في هيكلية الدولة. اما مجلس الشيوخ الذي وعدت بتشكيله المادة 22 من الدستور، فلا يبدو انه قريب المنال. فيقول المصدر الدرزي المطلع: هل مقتضيات الوفاق التي تحدث عنها الدستور لا تشمل الدروز؟